برنامج الأغذية العالمي | Programme Alimentaire Mondial | World Food Programme | Programa Mundial de Alimentos

المجلس التنفيذي

الدورة العادية الأولى

روما، ٢١-١٩٩٦/١/٢٣

التقييم المرحلي للمشروعات الإنمائية

البند ٨ من جدول الأعمال

A

Distribution: GENERAL
WFP/EB.1/97/8/Add.2
10 December 1996
ORIGINAL: ENGLISH

المشروع الهند ٢٣٠٣ (التوسع الثاني)

التنمية الريفية في منطقة حوض كريشنا في ولاية كارناتاكا

مجموع تكاليف الأغذية	٩٨٠ ٣٥٩ ١٩ دولارا
مجموع التكاليف التي يتحملها **البرنامج**	٩٠٠ ٢٥٥ ٢٤ دولار
تاريخ موافقة **لجنة سياسات المعونة الغذائية وبرامجها** على المشروع	١٩٨٩/١٢/٨
تاريخ الوقيع على خطة العمليات	١٩٩٠/٥/٢١
تاريخ التوزيع الأول	١٩٩٠/١١/١
مدة المشروع	خمس سنوات وخمسة أشهر
تاريخ الإنهاء الرسمي	١٩٩٦/١٠/٣١
تاريخ التقييم	مارس/ آذار ١٩٩٦
تشكيل البعثة	**برنامج الأغذية العالمي/ منظمة الأغذية والزراعة** [١]

جميع القيم النقدية محسوبة بدولار الولايات المتحدة الأمريكية، ما لم يذكر غير ذلك. وكان الدولار الواحد يعادل ١٥,٥ روبية هندية عند إعداد المشروع في مارس/ آذار ١٩٨٩، و٣٣,٢ روبية هندية عند تقييم المشروع في مارس/ آذار ١٩٩٦.

(١) تكوّنت البعثة من كبير موظفي التقييم؛ **برنامج الأغذية العالمي** (رئيس الفريق)، ومتخصص في علم الاجتماع؛ **برنامج الأغذية العالمي**؛ واقتصادي زراعي، **منظمة الأغذية والزراعة**.

الموجز

حُددت أهداف هذا المشروع الموجه لأفقر فئات السكان تحديداً ملائماً. ومما لا شك فيه أنَّ الحصص الغذائية تؤدي دورا إيجابيا في مجال التغذية. ومع ذلك، فإنَّ تحويل الدخل من خلال الحصص الغذائية بلغ نصف التوقعات فحسب. ومرد ذلك أنَّ المستفيدين لم يستهلكوا الحبوب المقدمه لهم (القمح) بقدر ما استهلكوا أنواعا أخرى من الحبوب بسبب العادات الغذائية السائدة. وتحسَّن استخدام الأموال المولَّدة على نحو متدرج بتوجيه قدر أكبر من الاهتمام لرغبات المستفيدين وذلك بفضل المشاركة المتزايدة للمنظمات غير الحكومية. وتبرز الحاجة إلى تقديم المعونة المستمرة لاسيّما في مشروع كريشنا العليا وذلك لتجنب احتدام التفاوت الاقتصادي بين الأراضي المروية والأراضي غير المروية.

لدواعي الاقتصاد طبعت هذه الوثيقة فى عدد محدود من النسخ، فالمرجو من السادة أعضاء الوفود والمراقبين أن يكتفوا بهذه النسخة أثناء الجلسات وألا يطلبوا نسخا إضافية منها إلا للضرورة القصوى.

برنامج الأغذية العالمي

Programme Alimentaire Mondial

Programme ... de Alimentos

مذكرة للمجلس التنفيذي

الوثيقة المرفقة مقدمة للمجلس التنفيذي لينظر فيها.

وفقا لقرارات **المجلس التنفيذي** المتعلقة بأساليب عمله التي اتخذها في دورة انعقاده العادية الأولى لعام ١٩٩٦، فان وثائق العمل التي أعدتها **الأمانة** لتقدم **للمجلس** قد روعي فيها عنصرا الإيجاز وعرض المسائل بشكل يسهل أمر البت فيها واتخاذ القرار بشأنها. ويجب أن تدار أعمال **المجلس التنفيذي** بأسلوب عملي يقوم على التشاور المستمر بين أعضاء الوفود و**الأمانة** التي لن تدخر وسعا في وضع هذه التوجيهات موضع التنفيذ.

تدعو **الأمانة** أعضاء **المجلس** الذين يرغبون في إبداء بعض الملاحظات أو لديهم استفسارات تتعلق بمحتوى هذه الوثيقة

الاتصال بموظفي **برنامج الأغذية العالمي** المذكورة أسمائهم أدناه، ويستحسن أن يتم الاتصال قبل ابتداء اجتماعات **المجلس التنفيذي**. إذ أن الغرض من هذه الترتيبات هو تسهيل عمل **المجلس** عند النظر في الوثائق في الجلسات العامة.

الموظفان المسؤولان عن الوثيقة هما:

مدير قسم التقييم:	W. Kiene	رقم الهاتف: 5228-2029
كبير موظفي التقييم:	P. Terver	رقم الهاتف: 5228-2054

الرجاء الاتصال بأمين الوثائق إن كانت لديكم استفسارات تتعلق بإرسال الوثائق المتعلقة بأعمال **المجلس التنفيذي** أو استلامها وذلك على رقم الهاتف التالي: (5228-2641).

A

معلومات أساسية

معونة برنامج الأغذية العالمي السابقة

١- بدأ مشروع الهند ٢٣٠٣ في أبر يل/ نيسان ١٩٧٧. وبلغ مجموع التكاليف التي يتحملها **البرنامج** ١٥٦ ٠٠٠ ١٢ دولار. أمّا المشروع ٢٣٠٣ (التوسع الأول)، فبدأ في يناير/ كانون الثاني ١٩٨٧. وبالإضافة إلى مشروع مالابرابها وكريشنا العليا، تمّ إدراج مشروع غاتابرابها في هذا التوسع أيضا. وبلغ مجموع تكاليفه ٣٤١ ٠٠٠ ١٢ دولار. وانتهى العمل فيه في أكتوبر/ تشرين الأول ١٩٩٠.

تصميم المشروع

٢- أُعِدَّت معونة **البرنامج** على أساس مرحلتين. يشتري العمال في أولاهما الحصص الغذائية بأسعارٍ مُيسَّرة، مما يؤدي إلى تحويل قدرٍ لا يستهان به من الدخل وإلى تكوين أموال مولّدة. أمّا المرحلة الثانية، فتشمل التخطيط لصرف هذه الأموال واستخدامها لفائدة المجتمعات المحلية والمجموعات المستفيدة من المشروع.

المرحلة الأولى تقديم الحصص الغذائية

٣- يتمثل الهدف العاجل الذي تسعىالمرحلة الأولى من معونة **البرنامج** لتحقيقه، بالاشتراك مع مشروع الري الأوسع نطاقاً، في بيع الحصص الغذائية بأسعار ميسَّرة للعاملين ولذوي الدخل المنخفض من المستخدمين في مشروعات الري وذلك بغية تحسين مستويات عيشهم بإحداث تحويلٍ في الدخل وتكوين أموال تُستثمر في تنمية المنطقة.

٤- وتتكوّن الأموال المولّدة بشراء العاملين للحصص الغذائية التي يوفرها **البرنامج** بأسعار تُمثّل ٤٥ في المائة من أسعارها في السوق (زائد أو ناقص ٥ في المائة)، ويُراعى أن لا يطلب من أي عامل دفع أكثر من ٥٠ في المائة من متوسط الأجر اليومي نظير حصة أسرية. وبالأسعار السائدة في عام ١٩٨٩، قدرت تكلفة الحصة الأسرية الواحدة بقرابة ست روبيات هندية (مقابل سعر يبلغ ١٢,٣٦ روبية في السوق)، تمثّل ٤٠ في المائة من معدل الدخل اليومي المتوسط البالغ ١٥ روبية. وكان من المتوقع تكوين أموال مولّدة تبلغ ٢٤٢ مليون روبية.

أنواع الأغذية ومبررات تشكيلة الأغذية

٥- تتكوّن الحصة الغذائية اليومية الفردية من ٤٠٠ غرام من القمح، و١٥ غراما من الزيوت النباتية، و٣٠ غراماً من البقول. ويحق للعاملين طلب حصة أسرية تعادل ست حصص فردية كحد أقصى. وإذا شارك أكثر من فرد ينتمون إلى أسرة واحدة في العمل في موقع التشييد، استحق فرد واحد من أفراد هذه الأسرة الحصول على الحصة الأسرية.

٦- ولدعم تنفيذ المشروع، تقرر تقديم حافز يمثّل ١٢ حصة أسرية في الشهر للموظفين المنتمين إلى مصالح هيئة تنمية منطقة الزمام ومصلحة الري الذين يشاركون في توزيع الأغذية. ومثل هؤلاء العاملين هم الذين كانوا يتلقون، في عام ١٩٨٩، أجراً يقلّ عن ٠٤٠ ١ روبية في الشهر (شاملة كافة البدلات).

٧- ولأنّ أكثر من فرد من أفراد الأسرة يعملون، في كثير من الأحيان، في نفس الموقع من مواقع التشييد وبما أنّ كل العاملين لا يحصلون على حصة **البرنامج** الغذائية، خُفّض عدد أيام العمل بنسبة ٦٠ في المائة لتحقيق عدد أيام العمل المحدّدة للحصول على الحصص الأسرية. ومثّلت الأيام الغذائية ٠٠٠ ٢٥٠ ٤٠ يوم من أصل ٠٠٠ ٦٢٩ ١٠٠ يوم من أيام العمل. وبلغت كميات الأغذية المطلوبة ٦٠٦ ٩٦ أطنان من القمح، و٦٢٣ ٣ طناً من الزيوت النباتية، و٢٤٥ ٧ طناً من البقول. وبما أنّ وتيرة انطلاق المشروع كانت بطيئة، فقد أُعيد تخصيص ٢٢٦ ٢٠ طناً من القمح، و٥٩٠ طناً من البقول في ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٢. ومُدّد المشروع عامين مع التزام إضافي من الزيوت النباتية بلغ ٠٠٠ ٢ طن.

٨- وكان تحديد عدد المستفيدين تحديداً قاطعاً أمراً عسيراً بسبب سرعة دوران القوة العاملة وتقلّب حجمها تقلباً شديداً. ومع ذلك، أُجري تقدير أولي استناداً إلى متوسط عدد المستفيدين المتوقع والبالغ ٢٥٤ ٤٠ مستفيداً في العام. وكان من المتوقع أن تُشكّل النساء ٤٠ في المائة من مجموع القوة العاملة.

المرحلة الثانية إعادة استخدام الأموال المولّدة

٩- استهدفت المرحلة الثانية من معونة **البرنامج** المساهمة في التنمية الريفية الشاملة للمناطق الواقعة في نطاق مشروع هيئة تنمية منطقة الزمام الموجّه إلى أفقر الفقراء. ورمت الأهداف العاجلة إلى:

(أ) تهيئة فرص لإدرار الدخل وخلق فرص العمل؛

(ب) تطوير الصحة العامة والنظافة العامة؛

(ج) زيادة المرافق القروية المتاحة بتشييد المراكز المجتمعية والصحية والفصول الدراسية ومراكز الخدمات الاجتماعية للشباب وللنساء؛

(د) تحسين بُنى الاتصالات والتسويق بتشييد الطرق العابرة لأعمال الصرف وإقامة المستودعات.

١٠- وتتيح الأموال المولّدة استكمال الموارد كما تُمكّن سلطات المشروع من المضي قدماً في تنفيذ الخطط الحالية بوتيرة أسرع مما كان مستطاعاً في غيابها.

المستفيدون والفوائد

١١- توجهت هذه المرحلة **إلى** مجموعات شديدة التنوع من المستفيدين في مناطق هيئة تنمية منطقة الزمام. ولاستثمار الأموال المولّدة حدد **البرنامج** والحكومة الفئات المستفيدة على وجه الخصوص في الطوائف والقبائل المستفيدة من أغذية

البرنامج والعاملين الذين لا يملكون أرضاً والعاملين في تشييد سدود الري وقنواته والأسر التي لحق بها الضرر من جراء تشييد الخزان وأُعيد توطينها والنساء والمزارعين الهامشيين، لاسيّما الذين لن تتوفر مياه الري لأراضيهم بسبب المشروع. وراعت عملية تحديد الأهداف أيضاً أنَّ العاملين في تشييد سدود الري وقنواته ينتمون، في كثير من الأحيان، إلى الطوائف والقبائل المستفيدة من أغذية **البرنامج** وأنَّ النساء يُشكلن نسبة كبيرة من العاملين وأنَّ الكثيرين لا يملكون أرضاً.

١٢- ورمى المشروع إلى تحقيق فوائد للنساء بإتباع سبل كثيرة ومتعددة، لاسيّما بتزويد المنظمات غير الحكومية المختصة بالأموال لاستخدامها في تحديد الأنشطة التي تدر الدخل وتهيئ فرص العمل. ويشكل بناء مراكز النساء ومرافق رعاية الأطفال وسيلة أخرى من وسائل تقديم المعونة للنساء في منطقة المشروع. وبُذلت الجهود لتحديد المجالات التي يمكن فيها تخفيف عبء العمل الواقع على عاتق المرأة، إذ تُمضي النساء قسطا وافراً من وقتهن ويبذلن قدراً كبيراً من طاقتهن في استخراج الماء وجمع حطب الوقود وإعداد الطعام ورعاية الأطفال. وتتمتع المرأة بفوائد غير مباشرة ناجمة عن تحسين البنيات التحتية في الريف وعن الزيادة المتوقعة في مستويات الدخل بفضل انتعاش النشاط الاقتصادي. ومن المتوقع أن يؤدّي ري الأراضي إلى تقليل حاجة الأيدي العاملة إلى الهجرة وأن يُفضي إلى زيادة معدل الأجور الزراعية في المدى البعيد. ويُتوقع أن تتحسن الأوضاع الصحية والنظافة العامة بتزويد القرى بمرافق الصرف الصحي والصحة العامة والمستوصفات ومياه الشرب.

الاستنتاجات

١٣- **منطقة المشروع**. ورغم أنَّ مفهوم المستفيدين من الأغذية عُرّف تعريفاً لا لبس فيه منذ استهلال المشروع، فإنَّ تعريف منطقة المشروع بغية استخدام الأموال المحقّقة تباين بمرور الأيام. وفي ضوء آخر تعريف لهذا المفهوم، ينبغي استخدام هذه الأموال في منطقة الزمام، مع إيلاء القدر الكافي من العناية للمناطق التي لن تستفيد من عمليات الري. وفضلاً عن ذلك، تُستثنى من هذا التعريف الأنشطة التي تضطلع بها المنظمات غير الحكومية ومراكز تحسين أوضاع الأسر المتضررة والمناطق المعرّضة للجفاف في المقاطعات الخمس الواقعة في منطقة الزمام. ويُعتبر التعريف الحالي لهذا المفهوم، مقروناً بالاستثناءات المذكورة أعلاه، مناسبا.

١٤- **وتيرة تقدم مشروعات الري**. حققت مناطق الزمام الثلاثة درجات متفاوتة من التقدم في إكمال شبكة الري. ويعود هذا الاختلاف إلى عوامل تاريخية. فقياساً إلى الخطط الأصلية، فاق معدل الأراضي المعدَّة للري في مشروعات الري في منطقة غاتابرابها، وبدرجة أعلى في منطقة مالابرابها، نظيره في مشروع كريشنا العليا.

١٥- **إعداد المشروع**. أُعِدَّ المشروع على أساس مرحلتين، يتم في المرحلة الأولى منهما شراء الحصص الغذائية بأسعار ميسّرة، مما يؤدي إلى تحقيق تحويل كبير في الدخل وإلى تكوين الأموال المولّدة. بينما ينصرف الاهتمام في المرحلة الثانية إلى استخدام هذه الأموال. وبسبب حجم الأموال المتوقع توليدها وتعدد الأنشطة المبرمجة، اعتبرت المرحلة الثانية عنصراً بالغ الأهمية في التصميم العام لمشروع **البرنامج**، وشكّلت بذلك مساهمته الأساسية في تنمية منطقة المشروع. وأفضى تركيز الاهتمام على هذا العنصر إلى أن تحتل الجوانب ذات الصلة بتحويل الدخل درجة أدنى في سلم الأولويات.

المعونة الغذائية

١٦- **المستفيدون**. يبلغ عدد العاملين المستخدمين كل يوم في مشروعات الري الثلاثة نحو ٨٠ ٠٠٠ عامل في الوقت الراهن، يستفيد ٥٠ ٠٠٠ إلى ٦٠ ٠٠٠ منهم استفادة مباشرة من الحصص الغذائية التي يقدمها **البرنامج**. ويرجع التفاوت في هذه الأرقام، في المقام الأول، إلى أنّ نحو (١٥ إلى ٢٠ في المائة) من العمال المهاجرين لا يصطحبون أسرهم في أغلب الأحوال، ولا يشترون الحصص الغذائية، وإلى أنّ أعمالا عديدة تُنجز في مواقع متفرقة، لا يُحقق توزيع الحصص الغذائية فيها مردودية تكاليفها.

١٧- ويقيم أغلب المستفيدين من المعونة الغذائية (نحو ٨٥ في المائة) في منطقة المشروع. و يتكونوا من السكان الذين لا يملكون أرضا ومن الهامشيين وصغار المزارعين الذين يعيش أكثر من نصفهم تحت حد الفقر (المقدَّرة بـ ١٥ ٠٠٠ روبية للأسرة في العام). وتمثّل الفئات المتضرّرة اجتماعيا قرابة ٣٠ في المائة من المستفيدين، بينما يتجاوز عدد النساء المستفيدات ربع حاملي بطاقات الحصص الغذائية بقدر يسير. وأكّد التقييم أنّ المستفيدين من أفقر السكان في منطقة المشروع وأنّهم جديرون حقاً بالمعونة الغذائية.

١٨- **الأجور**. ومنذ استهلال هذه المرحلة من المشروع في عام ١٩٩٠، ارتفع معدّل الأجر اليومي للعمال غير المهرة من نحو ١٥ روبية إلى ٣٠ روبية في الوقت الحالي. ويوجد تفاوت سلبي في الأجور التي يتقاضاها الرجال والنساء يُقدّر بقرابة ٢٠ في المائة. ويعود هذا التباين إلى أنّ النساء يكلّفن، على نحو مألوف، بأداء أعمال أخف وطأة. وبصفة عامة، تجدر الإشارة إلى أنّ الأجور المدفوعة للعاملين غير المهرة في أنشطة المشروع تفوق مثيلاتها الممنوحة لقاء الأنشطة الواقعة خارج نطاقه بنسبة تتراوح بين ١٠ و١٥ في المائة.

١٩- **تحويل الدخل**. وعند إعداد المشروع، كان من المتوقع أن تقارب نسبة تحويل الدخل ٤٢ في المائة في حالة المستفيدين الذين يتزودون بالحصص الأسرية. وأظهرت دراسة مستفيضة أجريت في إطار الرصد المستمر لعمليات الاتصال مع المستفيدين في منطقة المشروع أن معدل تزود العاملين الذين اشتروا الحصص الغذائية بمختلف الأغذية لم يتجاوز ٤٠ في المائة من القمح و٦٠ في المائة من البقول، وبلغ ١٠٠ في المائة من الزيوت النباتية. ويعزى هذا التفاوت إلى العادات الغذائية السائدة في المقام الأول. ولهذا السبب، كان تحويل الدخل إلى المستفيدين قياسا إلى معدل الأجر اليومي أقل كثيرا ٢١ في المائة –، أي نصف ما كان متوقعا. ويكاد ضعف الإقبال على القمح يكون السبب الوحيد لهذا القصور. وعلمت البعثة أن المكتب القطري **للبرنامج** كان قد بذل جهودا لشراء الذرة الرفيعة ولكنه لم يفلح في مسعاه أساسا لعدم توافر فوائض من هذه المادة قابلة للتسويق. وحال الإخفاق في توفير تشكيلة أغذية ملائمة للعادات الغذائية السائدة في منطقة المشروع دون انتفاع المستفيدين بالحصص الغذائية على أكمل وجه ودون تحقيق المستوي المتوقع من تحويل الدخل. ويؤثر هذا الانخفاض في تحويل الدخل على المستفيدين تأثيرا غير يسير؛ إذ أن مستوى عيشهم لا يتجاوز حد الفقر إلا قليلا.

٢٠- **الجوانب ذات الصلة بالتغذية**. وبناء على نتائج الدراسة التي أجريت في إطار الرصد المستمر لعمليات الاتصال بالمستفيدين، تستهلك الأسرة المتوسطة في منطقة المشروع نحو ١٠٠ كيلو غرام من الحبوب في الشهر، تتكون من ٥٠ كيلو غراما من الذرة الرفيعة، و٢٠ كيلو غراما من القمح، و٣٠ كيلو غراما من الحبوب الأخرى (وعلى رأسها الأرز). وأظهرت هذه الدراسة أيضا أن ٦٧ في المائة من الزيوت و٧٣ في المائة من البقول التي تستهلكها الأسر مستمدة من الحصص الغذائية **للبرنامج**؛ مما يشكل مساهمة كبيرة في التغذية. وتبين من عملية المسح التي أجريت بين المستفيدين

بشأن تركيبة الحصة الغذائية أنَّ ثمة دافع قوي يدعو إلى إضافة الذرة الرفيعة والأرز إلى التشكيلة الغذائية التي يقدمها **البرنامج**.

٢١- **ظروف العمل**. وظروف العمل في منطقة المشروع صعبة إلى حد ما وبصفة عامة؛ إذ لم يتم الوفاء التام بالاتفاقات التعاقدية المبرمة بين هيئة تنمية منطقة الزمام وقسم الري والمتعاقدين المحليين. ويوفر هؤلاء المتعاقدون حداً أدنى من الخدمات للعاملين؛ لاسيّما مياه الشرب وسقائف الاستراحة.

الأموال المولَّدة عن المشروع

٢٢- **نمو الأموال المولَّدة وإدارتها**. وفي ٣١ ديسمبر/ كانون الأول من عام ١٩٩٥، قاربت الأموال المولَّدة ٣٠٠ مليون روبية صُرفت منها فعلاً ١٧٦ مليون روبية. ويُقدَّر أنْ تبلغ الأموال المحقَّقة نحو ٤٠٥ مليون روبية عند انتهاء عملية توزيع الأغذية في النصف الثاني من عام ١٩٩٧، وأن تُنْفَق الأموال بعد انقضاء عام على نهاية توزيع الأغذية. وعند تقييم المشروع، ومع مراعاة الالتزامات الحالية، والأموال غير المستخدمة والأموال المخصّصة لمشروعات المرأة، يتوقع أن يتراوح رصيد الأموال المتاحة للاستخدام في مشروعات جديدة حتى نهاية مدة المشروع بين ٨٥ و١٠٠ مليون روبية.

٢٣- وأظهرت مراجعة الحسابات أنَّ إدارة الأموال كانت مرضية في كريشنا العليا، بينما اتسمت ببعض أوجه القصور في مالابرابها وغاتربرابهات على سبيل المثال، الدفع للمنظمات غير الحكومية دون تلقي الحسابات السليمة، وفتح عدد كبير من حسابات الودائع الثابتة على نحو يصعب إدارته وسوء حفظ السجلات. واتخذت الحكومة المركزية ولا تزال إجراءات لتصحيح هذا الوضع وذلك عملاً بنصيحة **البرنامج**. وبصفة عامة، تعتبر السبل المؤسسية لتحديد المشروعات وتقديرها واعتمادها ورصدها مرضية، وكذلك الشأن بالنسبة لتوجه الأموال المعتمدة والمدفوعة قياسا إلى توليد الأموال. والمكتب القطري سبَّاق في تحديد أولويات المشروعات واعتمادها ورصدها.

٢٤- وأدَّت الخطوات التي اتخذها المكتب القطري **للبرنامج**، وتعيين مستشار منذ نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٩٣ كُلّف بإجراء دراسة تقنية ومالية لمشروعات التشييد المقدمة للتمويل، إلى إحداث تحسينات كبيرة. ودُرست مشروعات بلغ عددها ١ ١٩٠ مشروعا دراسة محكمة أدَّت إلى تخفيض التكلفة المقترحة للمشروعات بمقدار ٤٤ في المائة.

٢٥- النفقات حسب القطاعات. في ٣١ ديسمبر/ كانون الأول ١٩٩٥، توزعت المشروعات المعتمدة في نطاق المرحلة الحالية من المشروع والبالغ عددها ٩٥٥ مشروعاً على سبع قطاعات على النحو المبيّن أدناه:

القطاع	عدد المشروعات	المبالغ المدفوعة في المائة من مجموع التكاليف
بنيات الاتصالات والتسويق	١٩٢	٢٩,٥
البنيات الاجتماعية بما فيها الصحة العامة	٥٣٩	٢٧,٨
الأنشطة المدرّة للدخل وفرص العمل	١٦	١,٠
مرافق التحسينات القروية	١٠٠	١٦,٤
الري والصرف الصحي في المجتمع المحلي	١٠	٣,٣
البرامج المنفذة من خلال المنظمات غير الحكومية	٦٤	٦,٠
أنشطة أخرى بما فيها شراء الأسمنت والصلب	٣٤	١٦,٠

المجموع	٩٥٥	١٠٠,٠

٢٦- المولَّدة لأنشطة التنمية في قراهم؛ مما يبيّن أنَّ احتياجات السكان لم يتم التحقق منها بالقدر اللازم قبل التخطيط لاستخدام الأموال. غير أنَّ المشروعات المدعومة أصبحت أكثر اتساقاً مع احتياجات السكان بفضل الجهود التي بذلها المكتب القطري **للبرنامج**. وفضلاً عن ذلك، أبرزت الدراسة التي أُجريت في إطار الرصد المستمر لعمليات الاتصال بالمستفيدين بوضوح تام الأولويات والحاجات حسبما يراها المستفيدون. وعززت هذه الدراسة نشاط المكتب القطري **للبرنامج** في هذا الصدد، فَخُفّضت إلى حد كبير كثير من الأنشطة مثل المراكز المجتمعية المقترحة في السنوات الماضية. وبالإضافة إلى ذلك، مكَّنت هذه الجهود، في الآونة الأخيرة، من توزيع الأموال المولَّدة بطريقة أكثر عدلاً لتشمل كل المناطق التي ينتمي إليها العاملون؛ أي المناطق التي تستفيد من الري وتلك التي لا تستفيد منه.

٢٧- **صيانة المرافق المنشأة وإدارتها**. جرت العادة على أن يُستشار المستفيدون من المرفق المراد إنشاؤه بشأن الحاجة إليه وجدواه وموقعه وذلك قبل اعتماد النشاط المعيَّن. وتؤخذ أيضاً موافقة المستفيدين على أن يتولوا أمر المرافق بأنفسهم وأن يحسنوا إدارتها وصيانتها. وقد بيّن التقييم أنَّ صيانة المرافق لم تتم إلاَّ في حالات نادرة.

٢٨- **ملاءمة المشروعات المموَّلة**. مُوّلت مشروعات متباينة في نطاق القطاعات والقطاعات الفرعية المختلفة من الأموال المولَّدة. وانصب الاهتمام على قطاع البنيات الاجتماعية. ومع أنَّ العديد من ممثلي القرى طلبوا تشييد قاعات مجتمعية (بُنيت ١٣٢ وحدة منذ بدء معونة **البرنامج** في المنطقة)، ومواقف الحافلات المكشوفة والمغطاة (١٢٦ وحدة)، فإنَّ هذه المرافق تبدو واهية الصلة بعملية التنمية وهي، فضلا عن ذلك، تمثل أولوية منخفضة لدى المستفيدين من المعونة الغذائية. وبفضل الجهود التي بذلها المكتب القطري **للبرنامج** لإشراك المنظمات غير الحكومية، تولى المشروع، في السنوات القليلة المنصرمة، أمر المشروعات الرامية إلى رفع درجة الأمن الغذائي وتحسين أوضاع المرأة. وتحدث كثير من المشروعات المنفذة في مجالات التنمية الزراعية وتطوير مهارات النساء وخلق الوعي بالصحة العامة والصحة والتغذية والتعليم الابتدائي أثرا حميدا على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للمستفيدين وعلى أحوال معيشتهم. وفي هذا الصدد، يمكن التنويه بمشروعات الري بالمضخات، ومنتجات الألبان، والزراعة الغابية، والأنشطة المدرة للدخل، وبمشروعات التعليم الابتدائي، والتوعية الصحية والادخار، والأشياء المستعملة، وتشييد مرافق مدرسية جديدة.

٢٩- وفيما يخص حماية الأراضي المروية بمياه الأمطار وتنميتها، لم ينجز إلا النذر اليسير باستثناء الري بالمضخات وبضع مشروعات للزراعة الغابية. وتمس الحاجة إلى اتخاذ مبادرات إضافية لتفادي حدوث تفاوت اقتصادي مفرط في مناطق الزمام بين الأراضي المروية وتلك التي لم تدرج في خطط الري. وينبغي التفكير في الاستعانة بتقنيات إدارة خطوط تقسيم المياه مثل حماية التربة واستبقاء المياه.

٣٠- **التعاون مع المنظمات غير الحكومية**. عند استهلال تنفيذ المشروع، طلب المكتب القطري **للبرنامج** إجراء دراسة تستهدف تحديد المنظمات غير الحكومية القادرة على تنفيذ برنامج بالأموال المولدة من أغذية **البرنامج** والراغبة في الاضطلاع بهذه المهمة. وحتى الآن، تم تحديد ٣٧ منظمة غير حكومية تنفذ مشروعات مختلفة حسبما ورد ذكره أعلاه. وحقق نحو ثلث هذه المنظمات نتائج مشجعة كثيرا وأظهر قدرته على القيام بأعمال تنموية في المناطق الريفية.

٣١- ومع ذلك، فثمة مشكلات تستدعي أن يوليها المكتب القطري **للبرنامج** وحكومة كارناتاكا عناية عاجلة. وتتعلق هذه المشكلات بتطوير التعاون والتفاهم بين موظفي المنظمات غير الحكومية وهيئة تنمية منطقة الزمام، وتحسين الوسائل المستخدمة في الوقت الراهن لتقييم اقتراحات المنظمات غير الحكومية ورصد تنفيذها. وينبغي أن يحظى اقتراح هذه

المنظمات الداعي إلى إطالة المدد الزمنية (من ثلاث إلى خمس سنوات) بقدر أكبر من الاهتمام. واتخذ المكتب القطري **للبرنامج** مبادرة إضافية فطلب إجراء دراسة لتقييم آثار مشروعات المنظمات غير الحكومية والخدمات الواجب خطوها لتوسيع نطاق التعاون معها. وهو إذ يفعل ذلك إنَّما يدرك أهمية توثيق عرى التعاون مع هذه المنظمات ويسعى إلى استخلاص الدروس من التجارب الماضية.

٣٢- **العمل الإضافي**. ولّد المشروع، منذ استهلاله في نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٩٠ وحتى سبتمبر/ أيلول ١٩٩٥، نحو ٤,٥ مليون يوم عمل إضافي من الأعمال المموّلة بالأموال المولّدة. حظيت كريشنا العليا بنحو ٤٧ في المائة منها، بينما نالت مالابرابها ٣٧ في المائة، وكان نصيب غاتابرابها ١٦ في المائة.

٣٣- **الأسر المتضررة من المشروع**. تشمل الأسر المتضررة من المشروع؛ الأسر التي رحلت أو سترحل من مواقعها في أعقاب بناء السد والقنوات. وبسبب طبيعة منطقة المشروع، ارتفع عدد هذه الأسر إلى ٣٧٥ ٤١ أسرة، يوجد قرابة ٧٠ في المائة منها في مشروع كريشنا العليا. وأعدت برامج لتعويض هذه الأسر وتهيئة الأوضاع المناسبة لها تقوم الحكومة بتنفيذها بمساعدة **البنك الدولي**. وعند إعداد المشروع المدعوم من **البرنامج**، تم الاتفاق على أن الأسر المتضررة يمكن أن تتلقى المعونة من الأموال المولدة إذا أعيد توطينها في منطقة المشروع. وانسجاما مع هذا المبدأ التوجيهي، قدم **البرنامج** المعونة لهذه الأسر ببناء الفصول الدراسية وتنظيم حلقات عمل عامة وتوفير الأجهزة والأدوات للنساجين وللحجارين وللحرفيين وللحدادين وللحذائين. وبالإضافة إلى ذلك، نظمت دروس في الخياطة أمتها النساء. ويجري التفكير في تقديم ضرب من المعونة في المستقبل لعدد محدود من مشروعات الري بالمضخات ومشروعات المرأة المدرة للدخل والخلاقة لفرص العمل ولإقامة تعاونيات لمنتجات الألبان وذلك لفائدة عدد مختار من الأسر المتضررة.

٣٤- **النساء المستفيدات**. يمثل اكتساب القدرة الاقتصادية أبرز الفوائد التي تجنيها النساء البالغ عددهن نحو ٣٠ في المائة من مجموع القوة العاملة المستخدمة في أعمال تمولها الدولة والأموال المولدة. ومن الفوائد الأخرى أن النساء هن أول من يستفيد من الحصص الغذائية المدعومة من **البرنامج** وأنهن أكثر إدراكا لقيمة الحصص الأسرية من الرجال. وفضلا عن ذلك، استفادت المرأة، بصفة عامة، من كل المرافق التي أقيمت من الأموال المولدة؛ لاسيما بعض الخدمات مثل إمدادات مياه الشرب ومراكز التغذية والصحة للأمهات وللأطفال دون سن الدراسة ومن مراكز الخدمات الاجتماعية النسائية، ومن مدارس البنات. وحصلت المرأة على فوائد أهم من ذلك من مشروعات المنظمات غير الحكومية الممولة من الأموال المولدة. وبصفة خاصة يمكن الإشارة إلى تنمية منتجات الألبان، وتنمية المهارات المولدة للدخل، والتوعية الصحية، والعناية بالأمومة والطفولة، والتغذية وتحسين أوضاع النساء المتعهرات ومشروعات تنظيم المجتمعات المحلية والمشروعات الأخرى ذات الصلة الموجهة للمرأة. ومن الثمار التي جنتها المرأة مضاعفة دخلها (في بعض الحالات)، وتخفيض معدل الهجرة وامتناع الفتيات الأصغر سنا عن إتباع تقليد التعهر، وتقليل الاعتماد على القروض بفضل الاستعانة بالادخار وبالعمل الذاتي. وتشير التجارب إلى وجود فرص أخرى كثيرة. ولاحظت البعثة بارتياح أن المكتب القطري **للبرنامج** يواصل تنفيذ هذه البرامج كلها من خلال المنظمات غير الحكومية.

٣٥- **التشبع بالمياه**. يؤثر التشبع بالمياه على جزء كبير من المناطق المروية. ففي منطقتي مالابرابها وغاتابرابها اكتملت أعمال الري في ٠١٩ ٣٢٣ هكتارا من أصل منطقة قابلة للري تبلغ مساحتها ٦٢١ ٥٣٥ هكتارا. وتقدر المساحة المشبعة بالمياه بنحو ٦٠٠ ٨ هكتار. ورعى **البرنامج** وهيئة تنمية منطقة الزمام دراسة عن أسباب هذه الظاهرة وأساليب علاجها أجريت على عينة من ٢٥٠ ٢ هكتارا. وتدرس حكومة كارناتاكا توصيات هذه الدراسة. أما في كريشنا العليا، فتمت تهيئة ٠٠٠ ١٣٥ هكتار للري من أصل مساحة متوقعة تبلغ ٠٠٠ ٨٢٢ هكتار. ويتأثر ٧٠٠ ٧ هكتار بظاهرة التشبع بالمياه التي يتوقع أن تمتد هذه الظاهرة لتشمل أكثر من ٠٠٠ ٤٤ هكتار عند اكتمال عملية الري.

٣٦- والأسباب الرئيسية لتشبُّع الأراضي بالمياه هي عدم الصيانة، وسوء تمتين جوانب القنوات المائية وقصور تصريف المياه في المناطق المتضرّرة.

٣٧- **الدراسات التي يرعاها البرنامج**. وبذل المكتب القطري **للبرنامج** جهوداً كبيرة، خلال السنوات القليلة المنصرمة، لمعرفة تأثير المشروع والتقدم الذي أحرزه، والنتائج المحقَّقة معرفة أفضل. وبصفة خاصة ، أدّى الرصد المستمر لعمليات الاتصال بالمستفيدين إلى تعميق الوعي بمكامن الضعف في تنفيذ المشروع وإلى اتخاذ عدد من الإجراءات التصحيحية التي مسَّت الحاجة إليها وذلك بفضل المقابلات التي أُجريت لاستطلاع آراء ٦٠٠ ٥ مستفيد من المعونة الغذائية ومراجعة المشروعات بغية تكوين الأصول المادية.

الاقتراحات والتوصيات

٣٨- تستدعي عدم ملاءمة سلة الأغذية، وبوجه خاص القمح، أن يتخذ المكتب القطري **للبرنامج** إجراءات فورية حيالها. وينبغي تخفيض مقدار القمح في الحصة الفردية من ٤٠٠ غرام إلى نحو ١٦٠ غراما، وهو المتوسط الذي يشتريه العمّال في الوقت الراهن. ومن شأن مثل هذا الإجراء أن يُضعف احتمالات اللجوء إلى أساليب بديلة وهي نزعة تميل إلى التكاثر في مراكز التوزيع.

٣٩- وبما أنَّ تحويل الدخل إلى العاملين يبلغ نصف التوقعات في الوقت الحالي بسبب ضعف الإقبال على شراء القمح في المقام الأول، يُقترح بشدة تزويد المشروع بالمقادير اللازمة من القمح والذرة الرفيعة أيضاً بغية تحقيق نسبة تحويل في الدخل تبلغ ٤٠ في المائة، على أقل تقدير، من الأجر اليومي للعامل غير الماهر.

٤٠- أمَّا مقدار التزود من البقول، فيمكن أن يبلغ مائة في المائة دون عناء إذا استبدلت حبوب البذلاّ المدروشة المقدمة حاليا بالحبوب السالمة. وينبغي أن تُبذل الجهود لتوفير أنواع من البقول يستسيغها السكان بدرجة أكبر. وربَّما أمكن الحصول على مثل هذه البقول من المصادر المحلية.

٤١- ويجدر بمصلحة الري أن تكثّف جهودها للتحقق من أنَّ المتعاقدين يلتزمون التزاماً صارماً بتنفيذ الاتفاقات التعاقدية الخاصة بظروف عمل العاملين.

٤٢- وتبدو تجربة التعاون مع المنظمات غير الحكومية مشجّعة، ومع ذلك، فلابد من بذل مزيد من الجهود لاستئصال جذور سوء التفاهم والتأخير. وينبغي تحسين الإدراك المتبادل لدور كل من هيئة تنمية منطقة الزمام والمنظمات غير الحكومية. ولا يجب مواصلة التجارب الجديرة بالإشادة مثل مشروعات الري بالمضخات فحسب بل ينبغي التوسع فيها أيضا، وإعدادها على نحو يكفل مشاركة المجتمعات المحلية فيها بقسط أكبر. وينبغي أن تُوظَّف المنح الابتدائية التي ستستخدم كاعتمادات قابلة للتجديد، لإنشاء مرافق مجتمعية في مناطق العمل وفق رغبة المستفيدين من مثل هذه المشروعات وذلك بعد انقضاء مدة المشروع.

٤٣- وترى البعثة أنَّ ثمة حاجة دائمة لتقديم المعونة الخارجية في منطقة المشروع. وحين تتوافر الموارد اللازمة، فمن المُحبَّذ التفكير في مواصلة تقديم المعونة لمنطقة المشروع، على أن يحظى مشروع كريشنا العليا بالأولوية في هذا الصدد.

٤٤- ويُوصى بأن يُركّز استخدام الأموال المولَّدة على الأجزاء التي لن تروى في منطقة الزمام. ويُقترح إدراج الأنشطة المراد تمويلها من الأموال المولَّدة في الفئات الآتي ذكرها مع الاسترشاد بالتوزيع التالي للأموال المخصَّصة:

النشاط	تخصيص الأموال (النسبة المئوية)
بنية الاتصالات والتسويق	٣
البنية الاجتماعية بما فيها الصحة العامة	٧
إدرار الدخل والادخار والعمالة	٧
تحسينات الخدمات القروية	٥
الري بالمضخات والصرف الصحي في المجتمع المحلي	٢٥
إدارة أو حماية خط تقسيم المياه، صون التربة والمياه في الأراضي غير المروية	٢٥
البرامج المنفذة من خلال المنظمات غير الحكومية والتي لا تندرج في نطاق العناصر السابقة	١٠
مبادرات جديدة لفائدة المرأة	٨
أنشطة أخرى	١
المجموع	**١٠٠**

الدروس المستفادة

٤٥- ينبغي إيلاء قدر مماثل من الأهمية للجوانب المتصلة بتحويل الدخل ولاستخدام الأموال في مشروع تولد فيه الموارد بتحقيق أموال نقدية من خلال عملية تزويد المستفيدين ذوي الدخل المنخفض بحصص غذائية تقدم لهم بأسعار مدعومة.

٤٦- وحتى تحقق عمليات التقييم أعلى قدر من الفعالية، ينبغي أن تستند إلى الرصد والتقييم السليمين لاسيما وأن هذه العمليات تجرى في وقت قصير. وكانت الجهود التي بذلها المكتب القطري **للبرنامج** في الهند لدعم عمليات الرصد والتقييم ذات فائدة عظيمة لبعثة التقييم، لاسيما الدراسة الخاصة بتأثير المعونة الغذائية والرصد التقني للمرافق المزمع إنشاؤها من الأموال المولدة.

٤٧- وينبغي أن تنجز أغلب برامج المنظمات غير الحكومية خلال سنوات عديدة حتى تترك أثرا باقيا. ويوصى بمراعاة هذه المدة منذ البداية عند تمويل مثل هذه البرامج من الأموال المولدة وباعتماد الميزانيات السنوية على أساس النتائج المحققة في السنة السابقة.

٤٨- وفي ظل الأوضاع السائدة في الهند، اتضح أن تنفيذ المشروعات من خلال مصالح الغابات الحكومية كان أسهل من تنفيذ المشروع الذي تستعرضه هذه الوثيقة. ويعزى ذلك إلى أسباب عدة هي: (أ) اتسام السكان المستفيدين بقدر من التجانس وتركزها في مناطق جغرافية محددة؛ (ب) التعارف الطويل والمتبادل بين المستفيدين وموظفي الغابات؛ (جـ) قيام موظفي الغابات بالتغطية المؤسسية للمنطقة بوتيرة منتظم.